



## بيان تونس أمام

الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة

في دورتها الثالثة والسبعين

يلقيه معالي السيد خميس الجبيناوي،

وزير الشؤون الخارجية للجمهورية التونسية

نيويورك، 28 سبتمبر 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيسة،

السيد الأمين العام،

أصحاب الفخامة والسّمومعالى،

حضرات السيدات والسّادة،

يسعدني في البداية أن أتوجه بخالص التهانى إلى السيدة "ماريا فيرناندا سبينوزا غارسيس" (Maria Fernanda Espinosa Garcés)، ومن خلالها إلى بلدها الصديق الإكوادور، بمناسبة انتخابها رئيسة للدورة الحالية للجمعية العامة، متمنيا لها التوفيق في هذه المهمة الجليلة. كما أعرب عن فائق التقدير للسيد "ميروسلاف لادجاك" (Miroslav Lajcak) وبلده سلوفاكيا الصديقة على رئاسته الموفقة للدورة السابقة.

ولا يفوتني أن أثنى جهود الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد "أنطونيو غيتيريش" (Antonio Guterres) من أجل تعزيز دور المنظمة في تحقيق الأمن والسلم والتنمية في العالم وأن أعرب له عن تقديرنا وتأييدنا للإصلاحات والمبادرات التي يقوم بها منذ توليه لمنصبه.

واسمحوا لي أن أعتنم هذه المناسبة لأجدد تعازينا الحارة والصادقة لعائلة فقيد الأمم المتحدة والقارة الإفريقية، الأمين العام الأسبق، الراحل "كوفي عنان"، مستذكرا مآثره في خدمة السلم والأمن الدوليين ونصرة حقوق الإنسان وإسهاماته الفاعلة في تطوير المنظمة الأممية وإصلاحها.

إن اختيار محور "جعل الأمم المتحدة ذات جدوى للجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات مستدامة يسودها السلام والتكافؤ"، يعكس تطلعا جميعا لمنظمة كونية قادرة على التعاطي الفاعل مع التحديات الراهنة ويؤكد الإرادة المشتركة التي تحدونا جميعا من أجل مزيد دعم منظماتنا العتيدة وتعزيز دورها في خدمة السلم والأمن وبناء علاقات دولية أكثر تكافؤا ومساواة، بما يسهم في دفع جهود التنمية المستدامة.

وفي اعتقادنا، فإن مواجهة هذه التحديات، يمثل مسؤولية مشتركة تتطلب تكثيف جهودنا وتضافرها لتخليص العالم من بؤر التوتر والصراعات والنزاعات المسلحة وما انجر عنها من مأس إنسانية غير مسبوقة وتفاقم لظاهرة الإرهاب ولتيارات التطرف العنيف ومختلف أشكال الجريمة المنظمة، إلى جانب تراجع معدلات النمو واتساع رقعة الفقر والتمهيش والانكماش الاقتصادي في عديد المناطق من العالم.

وفي هذا الإطار، فإن تونس تجدد تأكيدها على مسؤولية المجتمع الدولي، ممثلا في منظماتنا، في دفع مسارات التسوية السياسية للأزمات القائمة وحل النزاعات بالطرق السلمية وتحقيق الأمن والاستقرار وتعزيز منظومة حقوق الإنسان من أجل مجتمعات آمنة ومستدامة.

وبقدر ما نعرب عن ارتياحنا لنتائج المفاوضات المتعلقة بالإصلاحات الكبرى التي تقدم بها الأمين العام، لا سيما مراجعة المنظومة الأممية الخاصة بالأمن والسلم، وتطوير أداء المنتظم الأممي في مجال التنمية، فإننا نأمل أن يتواصل هذا المسار الإصلاحي وأن يتدعم بمساهمة فاعلة من جميع الدول الأعضاء وفق رؤية شاملة، تركز مبدأ الشراكة والمساواة في العلاقات الدولية والتمثيل العادل داخل مجلس الأمن وتمكن الجمعية العامة من الاضطلاع بمسؤولياتها

الأصلية كاملة وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ولن تدخر تونس، انطلاقا من المبادئ الثابتة لسياستها الخارجية، أي جهد في سبيل الإسهام الفاعل في الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف النبيلة.

السيدة الرئيسة،

تواصل تونس بخطى ثابتة مسار ترسيخ دعائم البناء الديمقراطي وتكريس دولة القانون والمؤسسات، في إطار ما دأبت عليه من نهج توافقي وتشاركي بين كافة أطراف المشهد السياسي ومكونات المجتمع التونسي. وقد قطعت تونس خلال السنة المنقضية مراحل جديدة على درب استكمال تركيز الهيئات الدستورية ومكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

وفي هذا السياق، نظمت تونس خلال شهر ماي من السنة الجارية انتخابات بلدية ديمقراطية، لتُفعل بذلك مبدأ دستوريا هاما، وهو مبدأ الديمقراطية التشاركية والحكم المحلي اللامركزي، الذي نتطلع من خلاله إلى تعزيز فاعلية برامج التنمية المحلية والحد من التفاوت بين الجهات.

وعلى غرار الانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2014، فقد أثمرت هذه الانتخابات البلدية تمثيلا بارزا لفئتي النساء والشباب، وهو ما يعكس ما بلغه المجتمع التونسي من وعي وحرص على تشريك المرأة والشباب في صنع القرار على المستويين المحلي والوطني.

وإيماننا بمحورية القيم الكونية لحقوق الإنسان وضمن الحريات كأحد الدعائم الأساسية للبناء الديمقراطي المتين، وتماشيا مع التزاماتنا الدولية وما كرسه دستور سنة 2014، طرح سيادة رئيس الجمهورية، الباجي قائد السبسي، مبادرة إصلاحية لمزيد تكريس مبدأ المساواة وتعزيز مكانة المرأة، تولت لجنة مستقلة تعميق البحث فيها.

وتمثل هذه المبادرة، التي هي اليوم محل حوار شامل وتفكير معمق بين مختلف مكونات المجتمع التونسي، امتدادا طبيعيا لتجربة تونس الرائدة في مجال الإصلاح الهادف إلى إرساء

مجتمع تقدّمي يحترم الحقوق الفردية والحريات العامة ويعمل على مزيد تمكين المرأة وتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين.

السيدة الرئيسة،

إننا واعدون بأن تعزيز التجربة الديمقراطية الناشئة في تونس وضمان استدامتها يبقى رهين تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتجاوز الصعوبات القائمة وتوطيد مقومات السلم الاجتماعي. وتضع الحكومة التونسية هذه الأهداف في صدارة أولوياتها وفق المخطط الوطني للتنمية للفترة 2016-2020 وفي إطار تنفيذ الأجندة الأممية للتنمية المستدامة 2030، حيث تحرص على مواصلة الإصلاحات الكبرى وتحسين نسب النمو ومختلف مؤشرات التنمية البشرية، ولا سيما خلق مواطن الشغل للشباب ودفع الاستثمار الداخلي والخارجي.

ورغم جسامه التحديات الأمنية والتنموية واضطراب الأوضاع الإقليمية والدولية وتأثيرها المباشر على أمن تونس ونسق نموها وعلى مصالحها الاقتصادية، فقد تسنى خلال الفترة الأخيرة تحقيق مؤشرات مشجعة مع تحسن لمعدلات النمو وتراجع نسبة البطالة وعجز الميزان التجاري واستعادة قطاع السياحة لحركيته وتطور مؤشرات الاستثمار.

ونعتقد أن هذه المؤشرات الإيجابية، ستعزز موقع تونس كوجهة اقتصادية واستثمارية جاذبة في محيطها الإقليمي والدولي. ونحن نعول في هذا المسار على قدرات بلادنا وإمكانياتها الذاتية وكذلك على علاقات التعاون والشراكة مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية.

وإذ نجدد تقديرنا للدعم الذي تحظى به التجربة التونسية من مختلف الشركاء والأصدقاء في العالم، فإننا نؤكد حرصنا على مزيد تطوير علاقات التعاون والشراكة وتوسيع مجالاتها بما يخدم المصالح المشتركة ويسهم في تعزيز الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

يمثل الإرهاب أحد أبرز التحديات التي تواجهها بلداننا دون استثناء وأحد أكبر التهديدات للسلم والأمن الدوليين أمام سعي المنظمات الإرهابية لتقويض الاستقرار وبث الفوضى وتعطيل المسارات التنموية.

ولمواجهة هذا الخطر، نشدد على الدور المحوري الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء للقضاء على آفة الإرهاب والتطرف العنيف. ونعتبر في هذا الإطار أن إحداث مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب يشكل خطوة هامة لإضفاء مزيد من الفاعلية وإحكام التنسيق في التعاطي متعدد الأطراف مع هذا الملف.

وبقدر ما تكتسيه الجهود المبذولة وطنيا وإقليميا ودوليا لمكافحة النشاطات الإرهابية من أهمية، فإن التصدي للإيديولوجيات المتطرفة وتحصين المجتمعات وخاصة فئة الشباب من تأثيرات تيارات الانغلاق والتطرف العنيف، يحظى في نظرنا بنفس القدر من الأهمية والأولوية.

كما نؤكد على أهمية دعم آليات التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات والخبرات والمساعدة القضائية وتقديم المساندة الكافية للبلدان التي تتصدّر الخطوط الأمامية في مكافحة هذه الآفة.

وفي إطار هذه الرؤية، قطعت تونس أشواطاً متقدمة في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية الشاملة للتعاطي مع آفة الإرهاب والتطرف العنيف، مما ساعد على تحقيق نجاحات أمنية هامة في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة وإفشال مخططات الإرهابيين وإحالتهم على العدالة وصون مكتسبات الديمقراطية في إطار احترام سيادة القانون.

يشهد العالم منذ سنوات تفاقما غير مسبوق لظاهرتي الهجرة واللجوء والذي كان في جانب كبير منه نتيجة استمرار الأزمات واستفحال النزاعات المسلحة وما انجر عنها من مأس إنسانية وغياب للأمن وتعطيل لمسارات التنمية وانعدام لمقومات العيش الكريم.

غير أن ظاهرة الهجرة رغم تفاقمها خلال السنوات الأخيرة، تبقى في جميع الأحوال أحد مظاهر التفاعل والتواصل بين المجتمعات الإنسانية وكانت عبر التاريخ عامل إثراء وتقارب بين الشعوب والحضارات.

وفي اعتقادنا فإن التعاطي مع ظاهرتي الهجرة واللجوء يقتضي من منظورنا معالجة شاملة وتشاركية تأخذ في الاعتبار الأسباب العميقة لهاتين الظاهرتين وتراعي في المقام الأول ضرورة توفير حياة كريمة للاجئين والمهاجرين واحترام حقوقهم وكرامتهم الإنسانية وحمايتهم من شبكات التسفير والجريمة المنظمة وكل أشكال الاستغلال، وكذلك تعبئة الجهود الدولية من أجل معالجة الأسباب الحقيقية للهجرة المتمثلة بالأساس في انعدام مقومات التنمية المستدامة في عدد هام من البلدان المصدرة للهجرة واستفحال النزاعات والحروب وعدم توفيق المجموعة الدولية إلى تقليص الهوة بين الدول النامية والدول المتقدمة.

وإذ تعرب تونس عن تطلعها لأن يمثل الاتفاقان الدوليان للأمم المتحدة حول الهجرة واللجوء، الأرضية المناسبة لتحقيق التوافق الدولي المطلوب حول هذه المسألة، فإنها تشدد على أهمية تعزيز التعاون بين كافة مكونات المجتمع الدولي لتسوية النزاعات ودعم جهود التنمية بالدول المعنية وتعزيز قنوات الهجرة النظامية.

وبقدر ما نتفهم هواجس بعض الدول، فإننا نؤكد على ضرورة التصدي للتوجهات والممارسات العدائية تجاه اللاجئين والمهاجرين وكذلك لكل أشكال المغالاة في الخطاب السياسي والإعلامي عند تناول هذه المسألة.

السيدة الرئيسة،

إن تواصل النزاعات والقضايا الإقليمية والدولية يؤدي حتما إلى زيادة حدة التوتر وانعدام الأمن والاستقرار. وفي هذا الإطار، فإن تحقيق التسوية العادلة والشاملة المنشودة منذ عقود للقضية الفلسطينية، يمثل أولوية ملحة لإعادة الأمن والاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط، بما يمكن الشعب الفلسطيني الشقيق من استرجاع حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أراضيه وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وعلى أساس مبدأ حل الدولتين.

كما تدعو تونس المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس الشريف ومختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإن تونس التي لم تتوانى في حدود امكانياتها عن تقديم الدعم للشعب الفلسطيني الشقيق، تهيب بالمجتمع الدولي مضاعفة الجهد من أجل الحد من المعاناة الانسانية للفلسطينيين ومعاضدة جهود وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" للإحاطة باللاجئين الفلسطينيين.

كما تعرب تونس عن عميق انشغالها إزاء تطور الأوضاع في ليبيا والتدهور الأمني الخطير الذي عرفته مؤخرا العاصمة طرابلس، وتجدد التزامها بمواصلة جهودها في إطار مبادرة سيادة رئيس الجمهورية، الباجي قائد السبسي، وبالتنسيق الكامل مع الشقيقتين الجزائر ومصر، لمساعدة الأشقاء الليبيين على تجاوز خلافاتهم ووضع مصلحة ليبيا فوق كل اعتبار لتحقيق



التسوية السياسية المنشودة عبر الحوار والتوافق على أساس الاتفاق السياسي برعاية الأمم المتحدة.

وتؤكد تونس، في هذا الإطار، دعمها لخطة المبعوث الأممي إلى ليبيا وتدعو إلى توحيد الجهود والأطر في معالجة الأزمة الليبية بعيدا عن التدخلات في الشأن الداخلي الليبي وعن الخيارات العسكرية، بما يسهم في تثبيت دعائم الأمن والاستقرار ويخفف من معاناة الشعب الليبي ويساعد على التعجيل في تنفيذ خارطة الطريق الأممية.

كما تدعو إلى مضاعفة الجهود الإقليمية والدولية للتعجيل بالتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للأزمة في سوريا بما يحفظ سيادة ووحدة هذا البلد الشقيق ويضع حدا لمعاناة الشعب السوري ويحقق تطلعاته نحو الأمن والاستقرار والديمقراطية.

كما نتطلع إلى أن تتمكن المجموعة الدولية من مساعدة الأطراف اليمنية على الاحتكام إلى الحوار للتوصل إلى حل سياسي يكرس الشرعية ويحفظ وحدة هذا البلد الشقيق وسيادته وينهي المعاناة الإنسانية لشعبه، ويضمن سلامة وأمن واستقرار منطقة الخليج العربي.

وانطلاقا من مسؤوليتنا المشتركة في تكريس المنظومة الكونية لحقوق الإنسان من أجل أن تنعم كل الشعوب بممارسة حقوقها وفي مقدمتها الحق في الأمن والحياة، فإننا ندعو إلى تسريع مسار معالجة قضية مسلمي الروهينغا عبر ضمان العودة الآمنة والطوعية للاجئين والعمل على حل الأسباب العميقة للأزمة.

وباعتبار ما نوليه من أهمية لانتمائنا إلى القارة الإفريقية التي تمثل عمقنا الاستراتيجي، فإن تونس وفي إطار تمسكها بالعمل الإفريقي المشترك والتزامها بخطة تنمية إفريقيا لعام 2063، حريصة على الإسهام الفاعل في النهوض بأوضاع القارة. وتجدد، في هذا الإطار، دعوتها

للمجتمع الدولي للمساعدة على تعزيز أركان السلم والأمن في القارة بما يمكن الشعوب الإفريقية من تحقيق تطلعاتها إلى التنمية المستدامة والاندماج الاقتصادي.

وفي هذا السياق، تثمّن تونس عالياً توفّق القيادة في كل من اثيوبيا وارتريا إلى إنهاء الخلاف طويل الأمد بين البلدين وإعطاء انطلاقة جديدة للتعاون الثنائي خدمة لمصالح الشعبين الجارين وتطلعاتهما إلى الأمن والاستقرار والتنمية. كما تعرب تونس عن أملها في أن تشكل هذه المصالحة التاريخية بين البلدين فاتحة لإنهاء كافة الخلافات في منطقة القرن الافريقي ومثالا يحتذى لنزع فتيل التوتر وفضّ النزاعات في كافة ربوع القارة الافريقية.

أما فيما يتعلق بالوضع في شبه الجزيرة الكورية، فإن تونس تعرب عن ارتياحها للنتائج التي توجت أعمال القمم الأخيرة بين الرئيس الكوري الجنوبي والزعيم الكوري الشمالي وبين الرئيس الأمريكي وزعيم كوريا الشمالية، منوّهة بالتحول التاريخي في شبه الجزيرة الكورية وبالالتزام الكوريتين بالتعاون في المستقبل. وإن الأمل يحدونا إلى أن يبذل المجتمع الدولي كل الجهود والمساعي الضرورية لمساعدة الكوريتين على إنهاء التوتر في شبه الجزيرة الكورية لغير رجعة وإرساء الثقة بينهما من خلال التوصل إلى إخلاء شبه الجزيرة من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وإحلال سلام دائم بها.

السيدة الرئيسة،

تستعدّ تونس، بتأييد عربي وإفريقي، للانضمام مرة أخرى إلى مجلس الأمن الدولي كعضو غير دائم للفترة 2020-2021، وهو استحقاق هام نتمنى أن نحظى فيه بمساندة ودعم كل أصدقائنا وشركائنا في المنظومة الدولية.

وستعمل تونس خلال عضويتها في مجلس الأمن على تكريس التزامها المتواصل بمبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وحرصها على تعزيز وتوسيع التشاور والإسهام الفاعل في إيجاد المقاربات والحلول المناسبة لمجمل القضايا المطروحة على مجلس الأمن، خدمة للأمن والسلم في العالم.

وفي الختام، اسمحوا لي السيدة الرئيسة أن أجدد التزام تونس بمواصلة العمل وبندل الجهود بالتعاون والتنسيق مع جميع البلدان الشقيقة والصديقة من أجل تحقيق الأهداف السامية لمنظمة الأمم المتحدة وخدمة القضايا الإنسانية وتكريس القيم الكونية النبيلة.

وشكراً لكم على حسن الإصغاء